وقيل يصلي سنة للفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا وقيل للتراويح سنة ان كانت للسنة ه
مشقة عظيمة عليه والا يصلي نيته الاقامة في موضع لا بناء له لا يصح الا للتراويح الذين سجدوا
في الفلوات وبيوتهم بقرب نية الاقامة منهم فيها لان الاقامة اصل لهم فيها يبطل بالانتقال عن
مرعى الا اذا ارتحلوا عن موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما
مسيرة ثلثة ايام يصيرون مسافرين وكذا السلطان لا يصير مسافرا في ولايته الا اذا
قصد مسيرة ثلثة ايام فيصير وفي البزازي خرج الامير لطلب العدو ولا يقصر وان طال سفره
وكذا اذا خرج لقصد معروف مدة السفر ثم منه الى آخر ذلك لعدم نية السفر وفي
تحفة الفقهاء ثم الصلوة على الراحلة ثلثة انواع فرض وواجب وتطوع اما الفرض على
الراحلة فيجوز بشرطين احدهما ان يكون خارج المصر سواء كان مسافرا او خرج
الى الضيعة والثاني ان يكون له عذر مانع من النزول عن الراحلة وهو خوف زيادة العلة
والمرض او خوف العدو او السبع او كان في الارض طين بحيث لا يمكنه القيام فيه فيصلي على
الراحلة بالايماء هل يجوز الصلوة على الراحلة بان يقوم البعض بجنب البعض ويتقدم الامام
او يتوسطهم لا يجوز في ظاهر الرواية وروى عن محمد انه قال اذا اصطف القوم صفا
واحدا بحيث لم يكن بينهم فرجة وقام الامام وسطهم جاز والا فلا واما الصلوة الواجبة
فكذلك لانها ملحقة بالفرائض في الاحكام وكذلك الصلوة المنذورة وكذلك التطوع
اذا افسده لانه وجب قضاؤه بالشروع والافساد واما صلوة التطوع فانه
يجوز على الدابة كيف ما كان ثم الصلوة بخوف العدو ويجوز كيف ما كانت الدابة سايرة

سايرة او واقفة لانه يحتاج الى اليسر اما في حال المطر والطين ان صلى والدابة تسير
لا يجوز لان السير هنا في الصلوة فلا يسقط عن عليه عذره وكذا اذا استطاعوا النزول ولم
يقدروا على القعود ولم يقدروا على السجود نزلوا وصلوا قعودا بالايماء لان السقوط للعذر
الضرورة وفي البزازي يجوز النفل والفرض خارج البدة على الدابة بان كان في سفره
فامطر السماء وابتل الارض ولم يجدوا مكانا يابسا وقف عليها مستقبلا او اوى
ان امكنه ايقاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه يضف في الطين وان
كان مبتلة صلى على الطين ان كان ظاهرا وهذا اذا كانت تسير بنفسها اما اذا كان لا
تسير هكذا لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير هذا اذا لم يقدر على الايقاف وان قدر على
الايقاف ليجوز الايماء عليها ولما يسقط الاركان بالعذر يسقط الانحراف ايضا للضرورة

فصل في الجمعة يجوز اقامة الجمعة لكل امير وان تقلد من الخليفة اذا كان سيرته
الامراء ولو مات وال فصلى الجمعة خليفته او صاحب الشرطة او القاضي جاز وان لم يكن
واحد منهم واتفق الناس على اقامته جاز صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى
به من له ولاية الجمعة للمصر شرط لادائها عند الحنيفة واختلفوا فقال ابو يوسف
هو كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وعنه انهم لو اجتمعوا
ممن يجب عليه الجمعة في اكبر مساجد لا يحيط بهم حتى احتاجوا الى بناء مسجد آخر
الجمعة وقال بعضهم ان يوجد فيه كلما يحتاج اليه عادة وقيل ان يعيش كل
محترف بحرفة من سنة الى سنة من غير ان يحتاج الى حرفة اخرى وقيل ان يوجد فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)